كلمة معالي السيد إليورغَنييف، محافظ البنك الإسلامي للتنمية
عن جمهورية أوزبكستان، في الاجتماع السنوي الثاني والأربعين للبنك
(١٧ مايو ٢٠١٧، جدة)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أصحاب المعالي والسعادة،
عزيزي الدكتور بندر بن محمد حمزة حجّار،
محافظو البنك الأكارم، أيها الأخوة، أيتها الأخوات،

أستجيز أولاً الإعراب عن خالص تقديري لخادم الحرمين الشريفين، جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، حفظه الله، لما أُحِطنا به من الترحاب الحار والحفاوة الكريمة.

ويسرُّنا أن أوزبكستان لها من كونها موطن علماء وفلاسفة إسلاميين عظماء، مثل الإمام البخاري، وأحمد الفرغاني، والإمام الترمذي، والإمام الماتُريدي، وبهاء الدين نقشبندي، ومن تمتُّعها بالعضوية الكاملة في البنك الإسلامي للتنمية، ما يهيئ لها فرصة الإسهام في تطوير حضارتنا الإسلامية.

ويُقدَّر في أوزبكستان عاليَ التقدير ما تضطلع به مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من عمل بناء رامٍ إلى النهوض بالنمو الاقتصادي المستدام والتقدم الاجتماعي في البلدان الأعضاء، وإلى تعزيز التضامن الإسلامي وتنمية الأمة المسلمة جمعاء.

ونعتز بالتشديد على أن البنك الإسلامي للتنمية تبوّأ، بفضل العمل الدؤوب الذي يضطلع به أخواننا وأخواتنا العاملون فيه بقيادة الدكتور بندر بن محمد حمزة حجّار، مكانة مرموقة بصفته مؤسسة مالية دولية من الطراز الأول تحظى بأرفع التصانيف الائتمانية الدولية.

إننا، إذ نقدِّر عاليَ التقدير التقدُّمَ الذي أحرزه بنكنا على مدى العقود الأربعة المنصرمة، نعرب عن إيماننا في تواصُل نمائه التدريجي من أجل منفعة جميع البلدان الأعضاء فيه ومنفعة العالم المسلم بأجمعه.

معالي محافظي البنك الأعزاء،

إن جمهورية أوزبكستان تتّبع منذ سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين سياسة متَّسقة للإصلاحات الهيكلية، يتمثَّل مغزاها فيما يلي:

تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي؛

إجراء الإصلاحات الهيكلية، والتحديث، واعتماد أكثر التكنولوجيات تطوُّراً في جميع قطاعات الصناعة؛

إزالة جميع الحواجز والقيود التي تعوق تنميةَ الملكية الخاصة وريادة الأعمال الخاصة؛

تقييم مشاركة الدولة في الاقتصاد تقييماً نقديَّ المنحى، لجعلها تقتصر على القدر المعقول من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية؛

إقامة بنية تحتية مطَّورة، تتمثل في المقام الأول في منظومات المعلومات والاتصالات، وتنمية النقل الطرقي، وتهيئة إنشاء وسائل الاتصالات.

ويعلِّل النجاح في تنفيذ هذه الاستراتيجية كون الاقتصاد الأوزبكي شهد، على مدى السنوات الإحدى عشرة المنصرمة، التي تقع سبع منها ضمن مرحلة متأزمة، نمواً لا يقل متوسِّط معدَّله السنوي عن ٨%، ما يمثِّل واحدة من أعلى قيم هذا المؤشِّر في العالم.

ومنذ عام ٢٠٠٥ يظل الميزان التجاري لأوزبكستان وميزان مدفوعاتها إيجابيين، ويظل حسابها المالي الختامي يسجِّل فائضاً. وفي عام ٢٠١٥ بلغ معدَّل نمو اقتصاد بلدنا ٨ في المئة.

ومنذ عام ٢٠٠٠ ازداد الناتج المحلي الإجمالي لأوزبكستان إلى أكثر من خمسة أضعافه. وفي الوقت الحالي يبلغ مقدار دَين الدولة الداخلي صفراً، ولا يجاوِز دَينها الخارجي ١٨% من مقدار ناتجها المحلي الإجمالي، ولم تُسجَّل طيلة سنوات استقلالها أية متأخرات من المستحقات من أقساط تسديدها القروض الأجنبية.

ونتيجةً للإصلاحات الهيكلية شهدت أوزبكستان إنشاء صناعات جديدة كلَّ الجدة من قبيل صناعة السيارات، والبتروكيماويات، وصناعة النفط والغاز، وتهيئة مد السكك الحديدية، وإنتاج مواد البناء الحديثة، وصناعة الأدوية، وصناعة الأجهزة الإلكترونية المنزلية، ومعالجة الأغذية الحديثة، وصناعة المنسوجات، وغير ذلك من القطاعات الصناعية.

وخلال سنوات الاستقلال تضاعفت الصادرات أكثر من ٣٠ ضعفاً. ويضاف إلى ذلك أنه إذا كان القطن في بدايات تسعينيات القرن الماضي يمثِّل أكثر من ٦٠% من الصادرات فإن حصته منها غدت أقل من ٦%، بينما غدت المنتجات الناجزة والمنتجات شبه الناجزة تمثِّل ٧٠% من الصادرات.

وفي بداية عام ٢٠١٥ اعتمدت حكومتنا عدداً من برامج الدولة الرامية إلى المضي في تحديث اقتصادنا وتحسين قدرته التنافسية منها برنامج تحديث الصناعات وتعزيزها التكنولوجي وبرنامج تهيئة إقامة البنية التحتية لوسائل الاتصالات والنقل للفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩.

وتهيئ هذه البرامج لتنفيذ أكثر من ٣٠٠ مشروع من مشاريع الاستثمار تزيد قيمتها عن ٤٠ مليار دولار.

ويهمنا أن نجتذب على نحو نشط جهات أجنبية من المستثمرين والشركات، مثل الجهات التي تؤدي دوراً رائداً في المجال التكنولوجي والمؤسسات المالية الدولية الطليعية، بما فيها بنكنا الموقَّر، البنك الإسلامي للتنمية، وذلك لتنفيذ مشاريع في إطار هذه البرامج الاستراتيجية.

أيها الحضور الأعزاء،

دعوني أغتنم هذه الفرصة لكي أعرض بإيجازٍ الإصلاحات الرامية إلى المضي في تحرير الاقتصاد التي نُفذت في الأشهر الأخيرة بناء على مبادرة رئيس جمهورية أوزبكستان، السيد شوكت مِرْزِيوِيف.

إننا ننفذ حالياً استراتيجية العمل للفترة الممتدة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢١، التي تشمل المجالات الخمسة الرئيسية التي تحظى بالأولوية على صعيد تنمية أوزبكستان، وهي:

١- تحسين البناء الحكومي والمجتمعي؛
٢- التكفل بسيادة القانون والمضي في إصلاح النظام القضائي والنظام القانوني؛
٣- تنمية الاقتصاد وتحريره من القيود؛
٤- تنمية الساحة الاجتماعية؛
٥- السهر على الأمن والانسجام فيما بين المجموعات الإثنية، والتسامح الديني، واتّباع سياسة خارجية متوازنة وبناءة تأتي بمنافع متبادلة.

إن هذه الاستراتيجية، المعدّة على أساس التداول العام، تهيئ لاتّخاذ التدابير الأساسية اللازمة للتكفل بتنمية الاقتصاد المستدامة، والمضي في إصلاحه، وتحريره من القيود، وزيادة قدرته التنافسية، والعمل النشط لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيات المتطورة، وزيادة طاقات البلد في مجال التصدير.

كما أن رئيس جمهورية أوزبكستان، السيد شوكت مِرْزِيوِيف، ميَّز ١١ من توجُّهاتِ وأولوياتِ برنامج الحكومة الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٧. وهي:

١- تطوير الحوار الدائم مع الأهالي ضمن إطار برنامج الدولة المسمى "سنة التحاور مع الشعب والمصلحة الإنسانية"؛
٢- المثابرة على إتّباع سياسية استثمارية جذابة؛
٣- تعزيز حماية حقوق ومصالح ريادة الأعمال الخاصة؛
٤- التقليص التدريجي لدور الدولة في الاقتصاد؛
٥- حثّ تنمية الزراعة وتحديثها؛
٦- زيادة قدرات الصناعات على التصدير؛
٧- تحقيق تكامل مناطق الجمهورية وحثّ تنميتها؛
٨- المثابرة على إتّباع سياسة اجتماعية نشطة؛
٩- تنفيذ برامج لتأمين المساكن الميسورة التكاليف؛
١٠- تحسين منظومة الإدارة العامة؛
١١- المضي في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي واستدامة ارتفاع معدَّلات النمو الاقتصادي.

إننا، على وجه الإجمال، نرمي إلى مضاعفة معدَّلات أداء اقتصادنا بحلول عام ٢٠٣٠ وتقليص استهلاكنا للطاقة إلى النصف في الفترة ذاتها.

أيها الأخوة الأعزاء، أيتها الأخوات العزيزات،

إننا نقدِّر عاليَ التقدير الدعمَ الذي يقدمه البنك الإسلامي للتنمية سعياً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في أوزبكستان عن طريق تمويل أهم البرامج ذات الشأن من الناحية الاجتماعية ومشاريع الاستثمار ذات الأولوية.

وبفضل المساعدة التي يقدمها البنك الإسلامي للتنمية، جرى ويواصَل في أوزبكستان تنفيذُ عدد من المشاريع الهامة في مجالات من قبيل الصحة العامة، والتعليم، والريّ واستصلاح الأراضي، والطاقة، والإمداد بالماء، والمرافق العامة، والبنية التحتية الطرقية، ودعم المنشآت الصغيرة.

وقد وضعنا، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، برنامج العمل الاستدلالي للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ ونقوم بتنفيذه، وهو برنامج يهيئ لإنجاز ١٨ مشروعاً من المشاريع ذات الأولية بما مجموعه ١,٣٥ مليار دولار.

كما أننا نأمل أن يعتمد البنك في غضون هذه الأيام استراتيجية للشراكة القطرية خاصة بأوزبكستان، ستمثِّل إرشادات فيما يخص تعاوننا الوثيق وتفاعلنا المثمر في الأمد المتوسط المقبل.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أسترعي العناية إلى مبادرة إنشاء معهد الإمام البخاري للبحوث الدولية في سمرقند التي قدمها رئيس جمهورية أوزبكستان، السيد شوكت مِرْزِيوِيف، في كلمته التي ألقاها عند افتتاح الاجتماع الثالث والأربعين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي عُقد في طشقند في الأول من أكتوبر ٢٠١٦.

إننا ندعو بنكنا الإسلامي وغيره من المؤسسات المالية الدولية إلى المشاركة في تنفيذ هذه المبادرة التي ستغدو، إن شاء الله، إسهاماً حميداً من أوزبكستان في مواصلة تنمية العلم والثقافة الإسلاميين.

وأختتم كلمتي بتمني المزيد من الازدهار والنشاط الخلاق لبنكنا الموقَّر لصالح الأمة الإسلامية جمعاء.

والسلام عليكم.